الهيئة العامة للخصخصة وتشجيع الاستثمار

(د. ماجد الصوري / بغداد*)

يمر العراق في الوقت الحاضر بمرحلة انتقالية حرجة تشمل جميع جوانب الحياة ومرافقها - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - إن الاتجاه العام لهذا التطور قد تم تحديده بتفاعل عوامل محلية وعربية ودولية، تاريخية وآنية. ولاشك في أن هذا الاتجاه قد حسم لمصلحة الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يمارس فعلاً في الوقت الحاضر بغض النظر عما يسود من مظاهر الفوضى في الأفكار والنشاط. وهذا شيء طبيعي سيتم تجاوزه بعد أن يتم حل المهام الأساسية التي تواجه الشعب العراقي وقواه السياسية الفاعلة. ومن أهم هذه المهام هي القضاء على الإرهاب والإرهابيين واستتباب الأمن وصياغة الدستور وإنشاء دولة القانون ومن ثم إنهاء الاحتلال. وكل هذا يدخل في باب المهام السياسية التي يجب أن تسهم فيها جميع القوى السياسية والاجتماعية بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والاجتماعية. المهم إنها تكون ضد الإرهاب ومع سيادة النظام والقانون.

إلا أنه حتى الآن لم يتم تحديد البرنامج الاقتصادي للتطور في العراق بتفاصيله المختلفة والمتعددة. وبرغم حسم الاتجاه العام للتطور الاقتصادي في ظل نظام اقتصاد السوق، إلا أنه حتى الآن لم يتم تحديد واقع الاقتصاد العراقي بالاعتماد على المعلومات الإحصائية الدقيقة أو حتى القريبة من الواقع من أجل اعتمادها وتحديد توجهاتها بقصد التأثير على العناصر المكونة لها لتطويرها وهو ما يقع على عاتق الحكومة ومؤسساتها الإدارية.

ويدور الكلام الآن وحتى أن يتم القيام بخطوات عملية فيما يتعلق بالخصخصة وتشجيع الاستثمار. فقد تم عقد اجتماعات دولية وعربية ومحلية بهدف جذب الاستثمارات وتشجيعها، ويتم ذلك ضمن مفاهيم أولية عامة قد تكون في اتجاهها العام صحيحة إلا أنها لا تستند إلى وقائع عملية في أطر محددة - إداريا واقتصادياً وقانونياً وماليا مما يضمن ثقة رأس المال المحلي والأجنبي في الاستثمار في العراق.

إن الخصخصة بمفهومها العام هو تحويل ملكية الاستثمار العام إلى استثمار خاص وهي بذلك تدخل في إطار تشجيع الاستثمار، وعلى هذا الأساس سيتم بحث هذا الموضوع في الإطار العام لعملية تشجيع الاستثمار.

من المؤكد أن رأس المال الخاص مهما كان صغيراً أو كبيراً يحتاج إلى ظروف مادية مشجعة لدخوله أي مجال، ويعتبر الأمن والاستقرار أحد الشروط الأساسية لعملية الاستثمار. وقد اثبتت جميع تجارب العالم ضرورة توفر هذا الشرط الأساسي لكل تطور اقتصادي ولكل عملية استثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً. ويشمل مفهوم الأمن في هذا المجال الاستقرار السياسي والاجتماعي وغياب الفساد أو على الأقل إمكانية السيطرة عليه وتلافيه بوجود المؤسسات المناسبة التي تراقب هذه العمليات وتساعد في القضاء عليها في حالة ظهورها. وهذه عناصر غير متوفرة حتى الآن في المجتمع العراقي، برغم الرغبة الحقيقية لدى الأغلبية الساحقة من القوى السياسية والاجتماعية والجماهير الواسعة لتحقيق هذا. ولذلك فإن البحث في موضوع الخصخصة وتشجيع الاستثمار لن يكون ذا مردود إيجابي كما هو متوقع، ما لم يتوفر هذا العنصر في كل مجالات النشاط ولاشك أن أول وأهم مهمة للحكومة الجديدة هو تحقيق الأمن ووضع الدستور كمقدمة لظهور دولة القانون.

إن إقرار هذا الواقع لا يعني بأي شكل من الأشكال الامتناع عن العمل على تحضير الأطر الإدارية والقانونية والاقتصادية والمالية لتشجيع الاستثمار والقيام بعملية الخصخصة.

وباعتقادي أن تأسيس هيئة عامة متخصصة في تشجيع الاستثمار والخصخصة سيساعد كثيراً على تهيئة جميع هذه الأطر بالتعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة تكون تابعة لرئيس الوزراء ومسؤولة أمامه وأمام الجمعية الوطنية في الأعمال التي تقوم بها ونتائجها وليكن تسميتها "الهيئة العامة للخصخصة وتشجيع الاستثمار".

إن تحديد جهة واحدة مسؤولة عن تشجيع الاستثمار والخصخصة رسمياً، سيؤدي إلى تسهيل عملية الاتصال وتبسيط الإجراءات المطلوبة من المستثمرين وتوضيح الأطر والشروط المطلوبة والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين.

ومن المهام الأساسية لهذه الهيئة في الوقت الحاضر:

١- المشاركة في تطوير التشريعات القانونية والتعليمات الإدارية للأجهزة التنفيذية المختلفة، المتعلقة بعملية تشجيع الاستثمار والخصخصة.

٢- تطبيق وتطوير سياسة الدولة المتعلقة بتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية وخصخصة المشاريع العامة.

٣- خلق نظام للعمل مع المستثمرين الأجانب وتهيئة المقترحات المتعلقة بتشجيع الاستثمار والخصخصة وتحسين وتطوير مناخه.

٤- تحضير وتوزيع المواد المعلوماتية المتعلقة بعملية جذب الاستثمار واللازمة لها، حول الاقتصاد العراقي وإمكاناته واحتياجاته ومجالات الاستثمار، والدراسات الأولية للمشاريع ذات الأفضلية.

٥- إعداد وتهيئة وتنظيم التقارير حول المواضيع المتعلقة بعملية جذب الاستثمار والخصخصة بالتعاون مع الدوائر والمؤسسات الرسمية المختصة وبالأخص مع الدائرة المركزية للإحصاء ووزارة التخطيط.

٦- إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات الدولية حول التعاون في مجال الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى توقيع اتفاقيات الاستثمار مع الأفراد والمؤسسات.

كما إن من أهم فعاليات الهيئة:

١- تنظيم العمل المتعلق بجذب الاستثمار والخصخصة.

٢- التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المختلفة ذات العلاقة بتحقيق الخصخصة والمشاريع الاستثمارية المتعلقة بمستثمر فعلي ومؤكد.

٣- التأكد من الحصول على جميع الموافقات والوثائق والشهادات والتأشيرات والرخص اللازمة لتوفير الحق والصلاحيات اللازمة لتحقيق المشروع الاستثماري المتفق عليه والمساعدة في أو حتى تولي مسؤولية الحصول على ذلك.

٤- مساعدة المستثمرين في الحصول على المختصين والعمال والمهرة والسلع والخدمات اللازمة في السوق المحلية إذا تطلب ذلك.

٥- القيام بالرقابة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية المتفق عليها بما في ذلك التزامات المستثمر تجاه المشروع.

إن الهدف الأساس من تأسيس هذه الهيئة هو العمل على تفعيل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من الاقتصاد العراقي وتسهيل عملها بهدف:

١- خلق فرص عمل جديدة.

٢- خلق ملاكات عراقية مدربة ومحترفة.

٣- تطوير وحماية الموارد الطبيعية.

٤- تطوير الصناعات الأساسية والصناعات المتفرعة عنها.

٥- تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد العراقي (الانغراستركتورا).

٦- تقوية وتنويع وزيادة وتائر النمو للاقتصاد العراقي والطاقات الانتاجية.

٧- تطوير نوعية المنتجات المحلية.

٨- زيادة حجم الصادرات وتعويض الاستيرادات.

٩- تشجيع تطوير المناطق ذات الأفضلية.

١٠- حل مشاكل البيئة.

إن التخصيص في العمل سيساعد كثيراً على تطوير هذه الأجهزة وأعمالها مع وجود الرقابة الفعالة على أدائها بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة وجيدة ضمن الإطار العام لتطور الاقتصاد العراقي وأجهزته الإدارية.

*خبير اقتصادي (مسجل في سجلات الأمم المتحدة)

الإمارات تزيد رواتب الموظّفين لمجابهة غلاء المعيشة

قرّرت الإمارات العربية المتحدة رفع رواتب الموظفين في دوائرها الحكومية ابتداءً من أيار.

وقالت وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة الرسمية إنّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أمر بزيادة رواتب وأجور المواطنين وغير المواطنين من مدنيين وعسكريين العاملين في الحكومة الاتحادية وحكومة إمارة ابوظبي.

وأضافت أنّ نسبة الزيادة تبلغ ٢٥ بالمائة من الراتب الأساسي بالنسبة إلى الإماراتيين ونسبة ١٥ بالمائة منه للوافدين.

وأضافت أنّ القرار يأتي في إطار حرص الشيخ خليفة "على تخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين والمقيمين في الدولة وتوفير الحياة المستقرة والرغيدة لهم ولأسرهم."

وقالت صحف الإمارات الصادرة الأربعاء إنّ القرار خلّف ردود فعل إيجابية واسعة لدى مختلف شرائح المجتمع في الإمارات.

وتأتي الزيادة في أعقاب ارتفاع وصفه مراقبون بكونه "مشطاً" في أسعار الإيجارات وفي مختلف المواد الأساسية الاستهلاكية، فضلا عن تدني الأسعار لدى فئات واسعة ولاسيما من العاملين في القطاع الخاص الذي لا يشمله القرار.

وليس معروفا بعد ماإذا كان القطاع الخاص سيقرّر بدوره زيادات استثنائية تجاوبا مع القرار الرئاسي الذي يشمل القطاع الحكومي.

بعد مشاكل سياسية وثقافية
أستراليا وماليزيا نحو اتفاقية تجارة حرّة

سيدني، أستراليا

بدأت في العاصمة الأسترالية كانبيرا، مفاوضات تجارة حرة بين أستراليا وماليزيا، مما يعزز بداية خطوة جديدة في العلاقة المتوترة أصلا بينهما.

ووصف رئيس الحكومة الأسترالية جون هاوارد المفاوضات، مع نظيره الماليزي عبد الله بدوي، الخميس، بأنها "بناءة ومتشعبة" وذلك في أعقاب توقيع الحكومتين على بيان نوايا ببدء المفاوضات.

وينظر لزيارة بدوي التي تستمر ثلاثة أيام لأستراليا، وهي الأولى لرئيس حكومة ماليزي منذ ٢١ عاما، بأنها محاولة لبناء علاقات جديدة بين البلدين اللذين تميزت علاقتهما في السابق بمشاكل سياسية وثقافية.

وقال هاوارد إن اتفاقية تجارة حرة ستبني "علاقة مستمرة قائمة حاليا بين الدولتين."

يُذكر أن ماليزيا هي تاسع أكبر شريك تجاري لأستراليا، حيث قدرت عمليات التبادل التجاري بينهما بقرابة ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤.

وكانت أستراليا قد وقعت فعلا اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة ونيوزلندا وتايلاند وسنغافورة.

وقال هاوارد إن بلاده ستقيم معهدا في ماليزيا لتطوير العلاقات بين البلدين، مؤكدا أنه قبل دعوة لزيارة ماليزيا.

وفي بيان صدر في أعقاب لقائه مع بدوي في كانبيرا، قال رئيس الحكومة الأسترالي إنه ونظيره الماليزي شددا على تعزيز العلاقات بين الدولتين على صعد الثقافة والتجارة والأمن.

ويتوقع أن يتوجه بدوي في وقت لاحق إلى مدينة سيدني للقاء رجال أعمال أستراليين والمشاركة في بعض النشاطات.

يذكر أن التوتر السياسي بين كانبيرا وكوالالمبور كان محتدما خاصة أن أستراليا كانت هدفا دائما لهجمات شنها رئيس الحكومة السابق مهاتير محمد.

وأحدث هذه المواقف، انتقاد وجهه بدوي، قائلا إن أستراليا قلقة تجاه علاقتها مع الولايات المتحدة أكثر من علاقتها بجيرانها في آسيا، منتقدا دعمها سياسة الضربات الوقائية ضد الإرهابيين في الدول المجاورة.

ولاحقا عقّب وزير الخارجية الأسترالي ألكسندر داونر أن التصريح لن يعرقل نجاح زيارة بدوي.

صندوق النقد الدولي لا يستبعد تجاوز برميل النفط ١٠٠ دولار
توقع استمرار ارتفاع أسعار البنزين في أمريكا حتى ٢٠٠٦

واشنطن - الوكالات. عدّ كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي راغورام راجان الخميس الماضي ان تجاوز سعر برميل النفط مائة دولار اميركي على وفق التكهنات "ليس امرا غير معقول" وان كان هذا السيناريو ليس الاكثر ترجيحا برأيه.

وقال راجان معلقا على دراسة اجراها بنك غولدمان ساكس الاستثماري وتوقعت ان يصل سعر برميل النفط الى ١٠٥ دولارات مع تزايد الطلب وارتفاع كلفة التنقيب، ان هذا السيناريو ممكن.

وقال المسؤول في صندوق النقد للصحافيين "في حال توقف تزويد السوق بالنفط، لا يبدو سعر ١٠٠ دولار للبرميل امرا غير معقول".

واضاف "ولكن هل هذا هو السيناريو الاكثر ترجيحه لا اعتقد ذلك بالضرورة، ذلك يتوقف على تطور السوق".

وقال راجان "نريد التأكيد على ان السوق متوترة" مشيرا الى ان تقرير صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار ارتفاع الاسعار خلال العقود المقبلة ولا سيما مع ارتفاع الطلب بصورة كبيرة على السيارات في الصين والهند اللتين يتطلع سكانهما الى تحسين مستوى معيشتهم.

من جهة اخرى اكدت وكالة انباء الطاقة الاميركية في تقرير نشرته مساء الخميس ان اسعار البنزين ستبقى مرتفعة في الولايات المتحدة حتى نهاية العام في الاقل بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام التي يتوقع ان تتجاوز الخمسين دولارا للبرميل في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

ويتوقع ان تستقر اسعار البنزين حول ٢،٨٢ دولار للغالون (٣،٨٧ ليتر) بين نيسان وايلول هذا الصيف، اي بزيادة ٣٨ في المئة عن العام الماضي في المدة نفسها كما جاء في هذا التقرير الشهري للوكالة التابعة لوزارة الطاقة الاميركية.

وامس الاول استقر المعدل الوطني الذي وضعته الرابطة الاميركية للسائقين على ٢،١٥٢ دولار للغالون عند الضخ، وهو مستوى قياسي، بحسب موقع الوكالة الالكتروني.

وتتوقع وكالة انباء الطاقة الاميركية ان يبلغ معدل الاسعار عند الضخ ٢،٥٣ دولار في ايار.

ويعود سبب ارتفاع البنزين الى ارتفاع اسعار النفط بحسب الوكالة التي اشارت الى ان "الطلب القوي على النفط يستمر في دفع اسعار الخام نحو الارتفاع وتشديد المنافسة حول واردات البنزين".

وفي الولايات المتحدة يضيف التشريع المتعلق بالبنزين الذي يتغير بحسب الولايات والقدرات المحدودة للتكرير مزيدا من الضغوط على الاسعار عند الضخ بحسب ما اوضح التقرير.

وتتوقع الوكالة ان يبلغ الطلب على البنزين ٩،٣ ملايين برميل في اليوم هذا الصيف، اي بزيادة ١،٨٪ سنويا، كما تتوقع ان يستمر في التنامي على الرغم من الاسعار المرتفعة.

واثر نشر تقرير وزارة الطاقة الذي يشير ايضا الى ارتفاع احتياطي الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الاسبوع الماضي للمرة الاولى منذ ٢٠ اسبوعا على التوالي، اقفلت اسعار النفط الخام على تراجع ملحوظ في سوق نيويورك.

واكدت وزارة الطاقة ان المخزونات الاميركية من الغاز الطبيعي زادت ٢٨٠ مليون متر مكعب لتستقر على ٣٥،٤٣ مليار متر مكعب في الاسبوع الماضي.

وقد بلغ سعر البرميل لتسليم ايار ١١ ،٤٥ دولارا عند الاقفال، اي بتراجع ١،٤٧ دولار، بعد ان سبق أن تراجع اثناء الجلسات الثلاث الاخيرة بمعدل ١،٢٤ دولار.

وفي لندن فقد برميل النفط من نوع برنت لتسليم ايار ١،٣٢ دولار وبلغ سعره ٤٥،٤٠ دولارا.

فضلا عن ذلك تعطي السعودية التي تعد المنتج الاول في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) اشارات مطمئنة. وقد اكد وزير طاقتها علي النعيمي الثلاثاء ان بامكانها مضاعفة احتياطها النفطي.

واكدت صحيفة وول ستريت الخميس ان المملكة العربية السعودية مستعدة لرفع انتاجها الى اقصى طاقاتها لتلبية الطلب

اتفاقية للتنمية بين مصر والاتحاد الأوروبي

شهد رئيس الحكومة المصرية أحمد نظيف، الخميس، توقيع اتفاق حول التنمية المتكاملة لمحافظة جنوب سيناء بمصر، في إطار البرنامج الإقليمي لتنمية المحافظة، الذي تموله المفوضية الأوروبية بنحو ٤٨٠ مليون جنيه (٦٤ مليون يورو).

المشروع سينفذ على مدى خمس سنوات لتطوير البنية الأساسية في جنوب سيناء، وتدعيم جوانب التنمية المحلية والبيئية والسياحية، وترشيد إدارة الموارد المائية وينفذه أبناء المحافظة.

ووقع الاتفاق من الجانب المصري فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي، وعن المفوضية الأوروبية الدكتور كلاوس ايبرمان، سفير الاتحاد الأوروبي في القاهرة، حسب ما نقلته وكالة الأنباء السعودية.

إلى ذلك استعرض رئيس الحكومة المصرية، مع سفير الاتحاد الأوروبي في القاهرة، توسيع نطاق التعاون بين مصر والاتحاد في المجالات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية.

وناقش المسؤولان توقيع اتفاقية للتعاون في المجال التكنولوجي بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الأسابيع المقبلة.

أوسلو تضيّف الدول المانحة للسودان

تجتمع الهيئات والدول المانحة للسودان الاسبوع المقبل في اوسلو لجمع حوالى ثمانية مليارات دولار ضرورية لبدء اعادة اعمار جنوب البلاد حيث تم احلال السلام لكن الوضع الانساني ما زال سيئا فيه.

وسيسعى الامين العام للامم المتحدة كوفي انان ومساعد وزيرة الخارجية الاميركية روبرت زوليك وحوالى ستين وفدا الاثنين والثلاثاء لايجاد الوسائل لمساعدة السودان على تضميد جروحه غداة اتفاق السلام الموقع في كانون الثاني بعد نزاع استمر ٢١ عاما.

وقالت هيلدا فرايفورد يونسون وزيرة المساعدة للتنمية في النروج التي تضيف المؤتمر "نود بالتأكيد جمع اكبر قدر ممكن من المساعدات".

وتفيد تقديرات رسمية ان السودان يحتاج الى ٧،٨ مليارات دولار قبل نهاية ٢٠٠٧ من بينها ٢،٦ مليار من الجهات المانحة والباقي يموله السودان بنفسه من عائداته النفطية.

واوضحت فرايفورد يونسون "لان السودانيين سيؤمنون بأنفسهم الجزء الاكبر من التمويل وهذا امر فريد من نوعه (...) من واجب الاسرة الدولية تقديم الجزء المتبقي".

واضافت: ان المساعدات يجب ان تذهب اولا الى السكان النازحين الذين بدأوا العودة منذ توقيع اتفاق السلام بين سلطات الخرطوم والمتمردين السابقين في الحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من كانون الثاني الماضي. ويبدو ان حوالى ٥٠٠ الف من اربعة ملايين مهجر عادوا الى بيوتهم حتى الآن.

واوضحت الوزيرة النروجية ان "الناس يصوتون من اجل السلام بأرجلهم"، موضحة انهم "مشوا اربعة او خمسة اشهر من الخرطوم ليصلوا الى مكان ليس فيه اي شيء وما زال عليهم استخدام اكوام القش لانه لا يوجد حتى مخيمات تأويهم".

ورأت انه "وضع صعب جدا جدا".

وتحتل ازالة الالغام واعادة اعمار البنى التحتية وتسريح المقاتلين الاولوية.

وكان ١،٥ مليون شخص قتلوا في النزاع الذي اندلع في ١٩٨٣ بين الشمال العربي المسلم والانفصاليين في الجنوب الذي يضم غالبية من المسيحيين والاحيائيين.

وسيمثل الحكومة السودانية في المؤتمر نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه وحركة التمرد السابقة زعيمها جون قرنق وفرنسا الوزير المكلف بالتعاون كزافييه داركو.

ويأتي هذا اللقاء بينما رفضت الحكومة السودانية علنا القرار ١٥٩٣ الصادر عن الامم المتحدة الذي يسمح باحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور الاقليم الآخر الذي تمزقه الحرب في غرب السودان، الى المحكمة الجنائية الدولية.

واكدت فرايفورد يونسون ضرورة ان تقدم مساعدات الى السودان بسرعة "والا فان سكان الجنوب يمكن ان يصبحوا رهائن الوضع في دارفور (...) وتصبح معاناتهم مزدوجة لانهم عاشوا ما يعيشه سكان دارفور اليوم ويمكن ان تستمر معاناتهم حتى مع عودة السلام".

وتابعت "اذا عادوا ولم يجدوا شيئا فان التوتر قد يظهر من جديد في المنطقة".

واوضحت الوزيرة النروجية ان آليات تقديم مساعدات محجوزة تسمح للجهات المانحة باختيار الطريقة التي يجب استخدام مساعداتها فيها، مشيرة الى ان ذلك سيسمح بمنع استخدام الاموال لغايات سيئة في دارفور.

وتفيد تقديرات ان بين مئتي و٣٠٠ الف شخص توفوا في الحرب الاهلية في هذه المنطقة في غرب السودان.

بعد ١٥ عاماً من المفاوضات
اتفاق للتجارة الحرة بين أوروبا والخليج في نهاية

قال مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي إنهما يهدفان الى توقيع اتفاق للتجارة الحرة في نهاية العام.

ونقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية عن بيان صدر في أعقاب اجتماع بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي أن الطرفين اتفقا على تحديد أجل إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين بنهاية العام.

وأضاف البيان أن الجانبين اتفقا أيضا على استكمال المفاوضات لعقد جولة أخرى فى شهر حزيران فى بروكسل.

وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للمجلس، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده بمشاركة جين اسيليبرون نائب رئيس الوزراء وزير خارجية لكسمبورغ رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي: أن الدورة قد اسهمت فى إيجاد مناخ حوارى تم التطرق خلاله الى بحث ومناقشة العديد من الموضوعات السياسية والثقافية والاجتماعية الى جانب المفاوضات المتصلة للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

وقالت بنيتا فيريرو والدنر مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي للصحافيين في اجتماع للجانبين في البحرين "الهدف هو الوصول الى اتفاق للتجارة الحرة في نهاية العام إذا أمكننا ذلك."

وتعطلت المفاوضات بين الجانبين منذ تموز الماضي.

ويتفاوض مجلس التعاون على اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي منذ أكثر من ١٥ عاما.

والاتحاد الاوروبي هو خامس أكبر سوق لسلع دول مجلس التعاون ويميل الميزان التجاري بين الطرفين لصالح الاتحاد الاوروبي بمقدار ١٧ مليار دولار.